



المملكة الأردنية الهاشمية

تحليل وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي

"المنتجات الجلدية"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية
قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

عزبة سليمان

تموز 2011

قائمة المحتويات:

2	ملخص تنفيذي للقطاع الفرعى (المتجهات الجلدية)
4	مقدمة
6	أهم مؤشرات قطاع المنتجات الجلدية

قائمة الجداول:

3	جدول (1) تعريفات.....
8	جدول (2) ترتيب قطاع المنتجات الجلدية الفرعى ضمن القطاعات الاقتصادية
9	جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المنتجات الجلدية.....
11	جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المنتجات الجلدية من الاستهلاك الكلي
12	جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المنتجات الجلدية من الاستهلاك الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

10	الشكل (1) أهم مدخلات ومخروجات قطاع المنتجات الجلدية
13	الشكل (2) مدخلات قطاع المنتجات الجلدية حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد).....

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (المنتجات الجلدية)

تم بناء جداول المدخلات والخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعى يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتحدف الجداول بشكل رئيسي إلى ت詹يم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع المنتجات الجلدية استناداً إلى جداول المدخلات والخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات الجلدية في الناتج المحلي الإجمالي 0.01%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات الجلدية في الإنتاج الكلي 0.02%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المنتجات الجلدية 0.05% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات الجلدية في الصادرات الوطنية 0.02%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات الجلدية في تعويضات العاملين 0.04%.
- كان قطاع صناعة الأحذية القطاع أكثر استخداماً لإنتاج قطاع المنتجات الجلدية.
- كانت منتجات قطاع المنتجات (الجلدية المستوردة) أكثر استخداماً من قبل قطاع المنتجات الجلدية نسباً إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (١) تعريفات

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمها للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البندود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات الممحسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي الوطني	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى لارتفاع باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوبتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الأردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحليّة في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافةً إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات المادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بدأياً على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطة المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والخرجات أساساً عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاعاً فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتحدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبسيب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتتوفر الجداول أداؤها؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخددي القرارات وراسيي السياسات ومعددي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين وال محللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع المنتجات الجلدية استناداً إلى جداول المدخلات والخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في دبغ وتحفنة الجلد، صنع حقائب الأمعنة وحقائب اليد وما شابه ذلك والسروج والأغنة.

أهم مؤشرات قطاع المنتجات الجلدية:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات الجلدية في الناتج المحلي الإجمالي 0.01% محتلاً بذلك المرتبة 80 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع المنتجات الجلدية المرتبة 79 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.02%, والمرتبة 45 من بين قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.06%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (الم المحلي والمستورد). وتحجم القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالنتاج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المنتجات الجلدية 0.05% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية محتلاً المرتبة الخامسة والأربعون.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية لل الاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% لقطاعات الصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و 48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع المنتجات الجلدية المرتبة 67 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.02%, واحتل المرتبة 44 من بين قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة .%0.05

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% لقطاعات الصناعات التحويلية و 83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع المنتجات الجلدية المرتبة 74 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.04%, واحتل المرتبة 42 من بين قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة .%0.27

جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع المنتجات الجلدية الفرعية ضمن القطاعات الاقتصادية

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة وبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	80
الإنتاج الكلي	79
الصادرات الوطنية	67
تعويضات العاملين	74

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المنتجات الجلدية

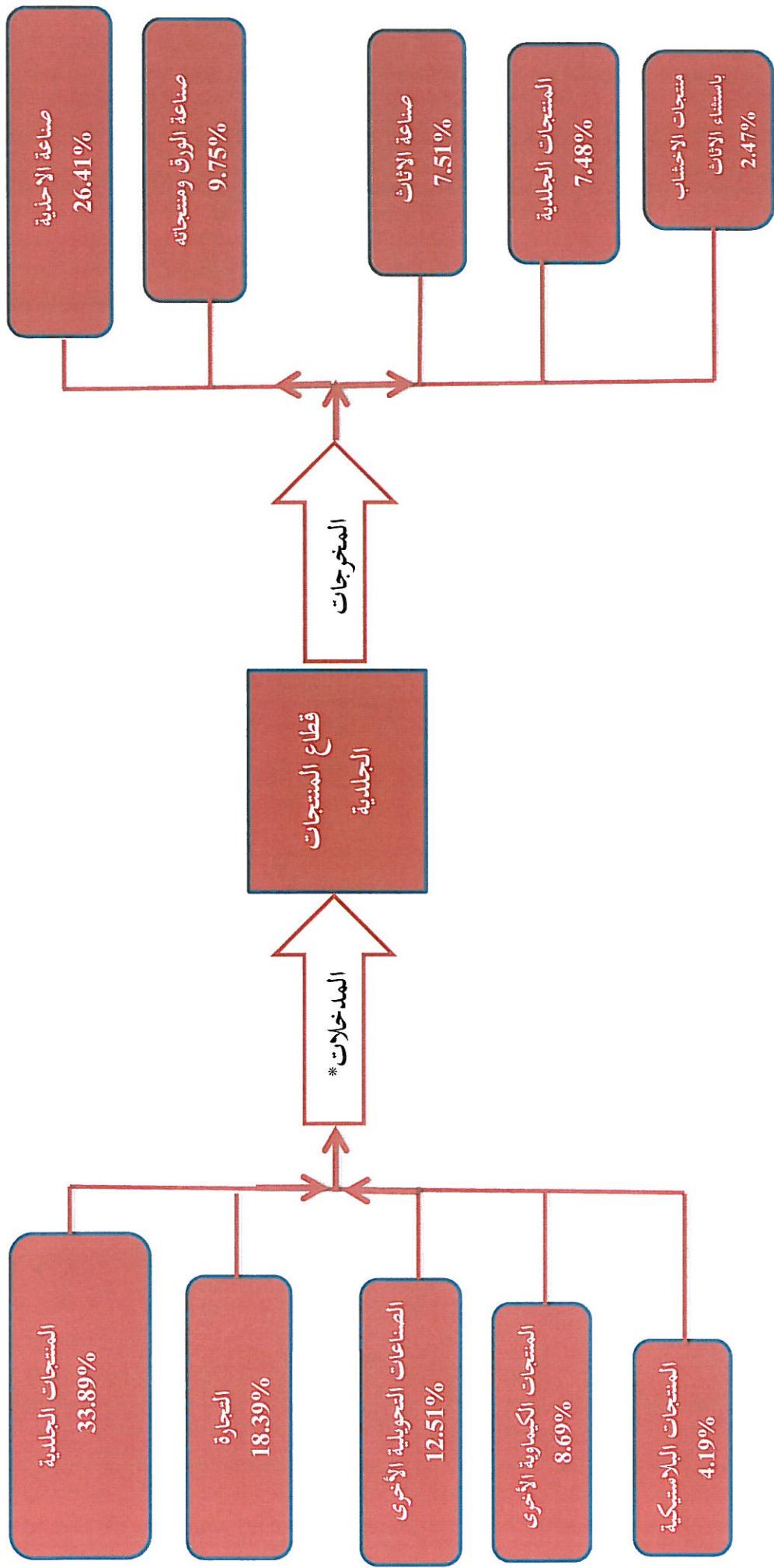
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	صناعة الأحذية	26.41
2	صناعة الورق ومنتجاته	9.75
3	صناعة الأثاث	7.51
4	المنتجات الجلدية	7.48
5	منتجات الاخشاب باستثناء الأثاث	2.47
6	صناعة الملابس	2.37
7	خدمات أخرى	0.53
8	الطباعة والنشر	0.50
9	المنتجات البلاستيكية	0.19
10	منتجات الهياكل المعدنية	0.12
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		57.44
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		42.56
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المنتجات الجلدية. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع المنتجات الجلدية، حيث احتل قطاع صناعة الأحذية المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع المنتجات الجلدية بنسبة 26.41%， وجاء قطاع صناعة الورق ومنتجاته في المرتبة الثانية بنسبة 9.75%， وقطاع صناعة الأثاث في المرتبة الثالثة بنسبة 7.51%. أما قطاع منتجات الهياكل المعدنية جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.12%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع المنتجات الجلدية ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 57.44%， ومكونات الطلب النهائي بنسبة 42.56%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع المنتجات الجلدية



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (الم المحلي والمستورد)

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المنتجات الجلدية من الاستهلاك الكلي

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	التجارة	18.39
2	المنتجات الجلدية	10.69
3	خدمات أخرى	3.30
4	العقارات	2.15
5	المنتجات البلاستيكية	2.13
6	النقل البري	2.08
7	المنتجات الكيماوية الأخرى	1.74
8	صناعة الملابس	1.62
9	الكهرباء	1.61
10	قطاع البنوك	1.21
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		49.95
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		50.05
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواءً أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات ووسيلة محلية لقطاع المنتجات الجلدية. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع التجارة المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع المنتجات الجلدية مخرجاتها بنسبة 18.39%， في حين جاء قطاع المنتجات الجلدية في المرتبة الثانية بنسبة 10.69%， وقطاع خدمات أخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 3.30%. وفي المقابل، جاء قطاع البنوك في المرتبة العاشرة بنسبة 1.21%.

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المنتجات الجلدية من الاستهلاك الكلي

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات الجلدية	23.20
2	الصناعات التحويلية الأخرى	13.67
3	المنتجات الكيماوية الأخرى	6.95
4	المنتجات البلاستيكية	2.06
5	صناعة الحديد والصلب	1.24
6	الآلات الهندسية	1.04
7	منتجات الاخشاب باستثناء الأثاث	0.49
8	صناعة الملابس	0.38
9	صناعة المنسوجات	0.34
10	الآلات الكهربائية	0.23
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		50.05
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		49.95
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبيّن الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع المنتجات الجلدية. وقد احتلت المنتجات الجلدية المستوردة المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع المنتجات الجلدية بنسبة 23.20 %، وجاء قطاع الصناعات التحويلية الأخرى في المرتبة الثانية بنسبة 13.67 %، وقطاع المنتجات الكيماوية الأخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 6.95 %. وفي المقابل، جاء قطاع الآلات الكهربائية في المرتبة الأخيرة بنسبة 0.23 %.

الشكل (2) مدخلات قطاع المنتجات الجلدية حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

